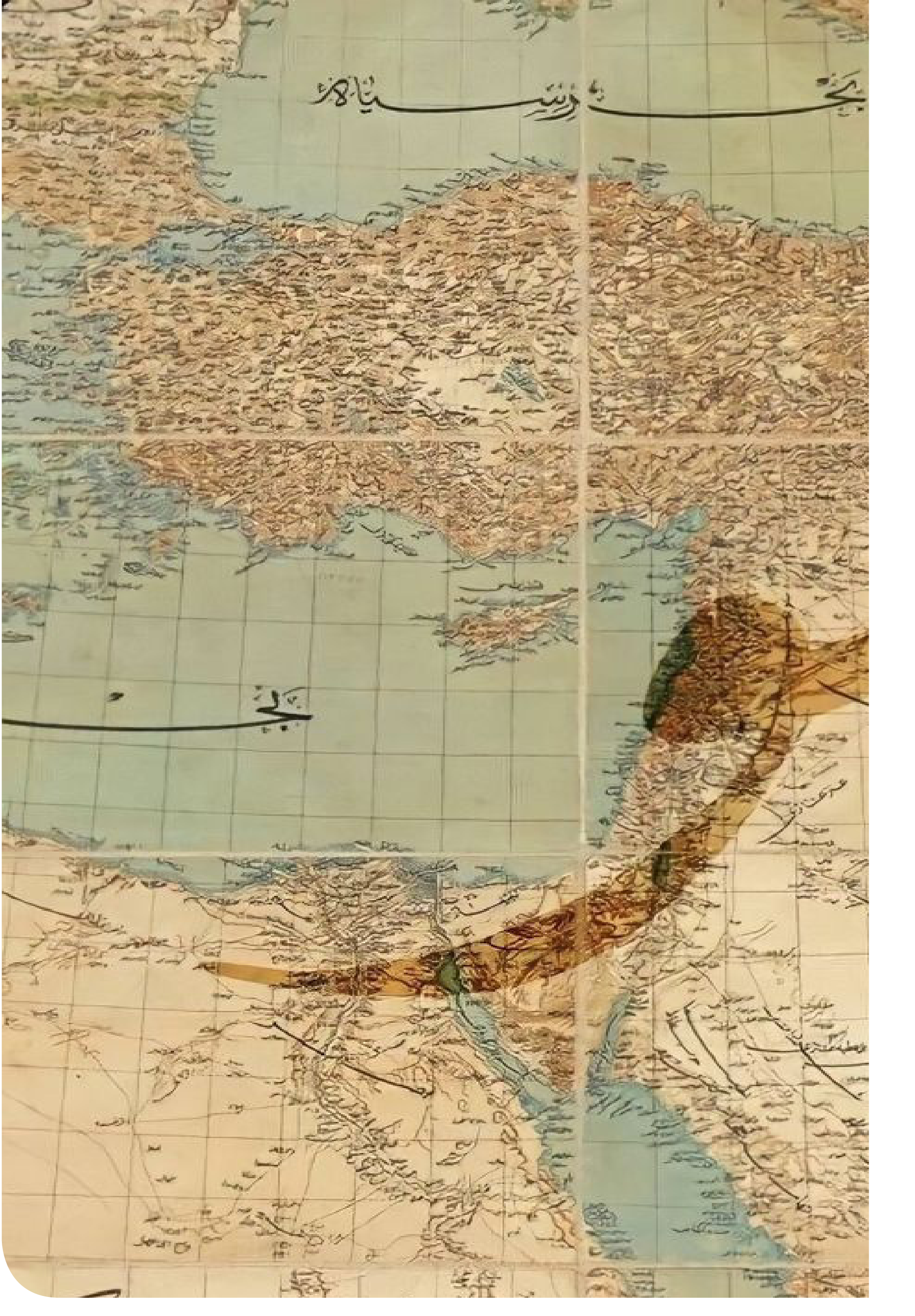


أثر السياسة في النحو العربي:
النشأة وما بعدها


بسم الله الرحمن الرحيم

أثر السياسة في النحو العربي: النشأة وما بعدها

ظهرت كتابات في العصر الحديث تربط نشأة العلوم الإسلامية بالسياسة، وتذهب إلىٰ أنّ الحاجة لظهورها حاجة سياسية؛ لتدعيم سيادتها، أو لدحض أعدائها، وقد تكون لنزع شرعية السياسي، فيصبح الهدف إسقاطَ السياسة القائمة، وبذلك تكون الثقافة العامة -وهي مجموع المعارف العلمية وما تنتجه من سلوكيات وعادات- عملية سياسية حسب تعبير الجابري: «هي في جوهرها عملية سياسية، فإنّ الثقافة العربية بالذات لم تكن في يوم من الأيام مستقلة، ولا متعالية عن الصراعات السياسية والاجتماعية، بل لقد كانت باستمرار الساحة الرئيسة التي تجري فيها هذه الصراعات. إنّ الهيمنة الثقافية كانت النقطة الأولىٰ، وأحيانًا الوحيدة، المسجلة علىٰ جدول أعمال كل حركة سياسية أو دينية، بل كل قوة اجتماعية تطمح إلىٰ السيطرة السياسية، أو تريد الحفاظ عليها»[١].

فالعلوم الإسلامية من وجهة نظر الجابري نشأت في ظل هذه الأوضاع، وفي مثل هذه الأجواء التنافسية التي يطمح فيها كلٌّ بالسيطرة السياسية.

أطلق طه عبد الرحمن علىٰ هذه النظرة التفسيرية للتراث العربي اسم «مبدأ التسيس»، والمقصود به: «إفراد الجانب السياسي بالقدرة علىٰ الوفاء بشروط النهضة الثقافية والحضارية، فتكون قيمة النص التراثي المقروء بواسطة هذا المبدأ منحصرة فيما يحمله هذا النص في سياقه الاجتماعي من دلالات علىٰ التدافع من أجل ممارسة السلطة»[٢].

---

(١) تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة العاشرة، ص ٦-٧.

(٢) تجديد المنهج في تقويم التراث، الركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ص ٢٦-٢٧.

أثر السياسة في نشأة النحو العربي:

وشأن النحو العربي شأن بقية العلوم الإسلامية، ولم يكن بمنأىً عن التفسيرات السياسية والقراءات الأيديولوجية؛ فقد فسّر بعض المحدثين نشأته بالحاجة السياسية الملحّة الداعية لظهوره، وربط ذلك بالحاكم العربي، وفي هذه الدراسة سأناقش هذا الرأي، وأعرض أدلة القائلين به علىٰ الروايات التاريخية، وعلىٰ طبيعة العلوم الإسلامية ونشأتها في تلك العصور المتقدمة، ولا يعدو هذا القول أن يكون فرضية عند الباحث يختبر ما يعضدها من أدلة عند أصحابها الذين يرون أنها حقيقة علمية، أو قريبة منها، وبعدها ننظر أتصمد هي أم تكون من الادعاءات التي لا سند لها؟

أقوال أصحاب التفسير السياسي لنشأة النحو وأدلتهم:

- يقول علي الياسري: إنّ «السبب الرئيس لوضع النحو كان سببًا سياسيًا»، ويؤكد في موضع آخر علىٰ رسمية ممارسة الدرس النحوي، فيقول: «إنّ ممارسة الدرس النحوي في أول نشأته كانت عملًا سياسيًا رسميًا، فلم تكن دائرته قد اتسعت ليتحول إلىٰ نشاط علمي تتعدد فيه أهداف الباحثين، وتتشعب موضوعاته التي يتناولونها في البحث، وهو ما آلت إليه الحال في حقب لاحقة»[1].

- أما فؤاد بوعلي فإنه يستند في كتابه «**الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**» علىٰ الروايات التي تشير إلىٰ نشأة النحو العربي وتربطه بأمر الحاكم علي بن أبي طالب ﵁، أو زياد بن أبيه، فيقول: «لا شك أن الروايات الأكثر تداولًا عند النحاة والمؤرخين هي التي تربط بين عمل أبي الأسود وأمر، أو اقتراح أو إشارة الحاكم السياسي، سواء كان عليّ بن أبي طالب (الخليفة)، أو زياد بن أبيه (الوالي)»[2].

ويستنتج من تلك الروايات تسييس نشأة النحو العربي، ويرىٰ أنّ مكان ولادته بلاط الخلفاء لا مجالس العلماء؛ فالداعي له داعٍ ساسي في الأصل لا علاقة له بالواقع العلمي، يقول: «ويظهر أنّ الفكرة النحوية لم تكن وليدة الاجتهاد العلمي الخاصة

---

(١) السابق، ص ٩٥.

(٢) عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢ه، ص ٣١٣.

بالوسط اللغوي، بل كانت قضية سياسية تدخل فيها أولو الأمر لوضع أسسها، وبل في كثير من الأحيان تفصيل القول في أبوابها»[١].

ثمّ يمضي فؤاد بوعلي في تأكيد التفسير السياسي لنشأة النحو العربي، ولكنّه يقدم تعليلًا جديدًا لعلاقة نشأة النحو بالسياسة بعد أن فرغ من ذكر فرضيته، فيقول: «إننا نرجح ارتباط النشأة بالبعد التفسيري للنص القرآني حيث كانت رغبة السلطة السياسية هي خلق آلية لتفسير القرآن . . . ولعل السلطة الأموية كانت أحوج إلىٰ مثل هذه الآلية التي ينحصر دورها في التقطيع الآلي للكلام العربي دون إعطاء تفاسير وتأويلات معينة تحرج أصحاب الحكم كما عرف عند علماء الكلام والبيان؛ ولذا كان وضع النحاة داخل المجتمع وضعًا متميزًا ومقدمًا في مجالس الخلفاء والأمراء . . . كانت الرغبة الجامحة لدىٰ ولاة الأمر هي تكوين وتركيز السلطة المعرفية في يد النحاة دون غيرهم من الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة الذين يعتمدون التأويل في قراءة النص القرآني وتفسيره وفق مقتضيات الحاجة الإنسانية»[٢].

- وقريب منه ما ذكره عبد المجيد الصغير، فإنّه يرىٰ الاهتمام بتقنين اللغة له أبعاد سياسية تجاوزت الدوافع العلمية؛ إذ يقول: «إنّ كل هذا الحضور للمشكل اللغوي في أعمال الأصوليين، منذ عهد التأسيس، لم يكن ليأخذ ذلك الحجم لو لم يكن الإغفال عن مشاكل المصطلحات والمفاهيم . . . من شأنه أن يؤدي إلىٰ تأويلات بعيدة علىٰ المستوىٰ الدلالي، وتجاوزات علىٰ المستوىٰ العملي والواقعي؛ خاصة وأن المشكل في الحالتين لا يخلو من أبعاد وانعكاسات سياسية»[٣].

فالأصوليون -من وجهة نظر الصغير- رغبوا في ضبط المصطلحات الشرعية؛ لئلا يستخدمها السياسي، ويوظفها في ترسيخ سلطته، «ولا ريب أنّ من شأن التأكيد علىٰ منطق بيان النص وخصوصية دلالاته أن يجعل العالِم يسحب من رجل السلطة كل محاولة للاستئثار بتأويل النص، واستغلاله سياسيًا، وتطويع الشريعة، وجرّها إلىٰ

(١) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ص ٣١٣.

(٢) السابق، ص ٣١٧.

(٣) الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، دار المنتخب العربي، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ، ص ١٧٨-١٧٩.

استصدار تبريرات وفتاوىٰ يعبُر من خلالها إلىٰ تحقيق، وتثبيت سلطته علىٰ حساب المصلحة العامة والحقيقية، وعلىٰ حساب الشرع نفسه؛ وبالتالي علىٰ حساب سلطة رجل العلم أيضًا»[١].

• أما محمد الجابري فإنه يزعم أن حركة تدوين العلوم الإسلامية كلّها كانت الصراعات السياسية خلفها، يقول: «إن المرء لا يسعه إلا أن يفترض خلفية من الصراع الاجتماعي السياسي الأيديولوجي وراء عمليات التدوين بمختلف صورها»[٢].

وعملية جمع اللغة وتقعيدها خاضعة لهذه الصراعات، فهناك عوامل خفية «حركت إلىٰ جمع اللغة وتقعيدها»[٣].

• و في التفسير الماركسي للفكر الإسلامي يقدم محمود إسماعيل أسبابًا لنشأة النحو العربي والدراسات اللغوية، ويربطها بالصراع البورجوازي «العباسيين»، والإقطاعي «الأمويين» في زمن صحوة البرجوازيين، ويقصد بها خلافة العباسيين، يقول: «لم تخرج الدراسات اللغوية والأدبية في عصر الصحوة عن إطار المنظومة السائدة. فإلىٰ الصحوة تُعزىٰ نشأة تلك المعارف ووضع قواعدها، وإرساء مناهجها»[٤].

ثم يذكر طبيعة المشاكل الثقافية، والاجتماعية في عصر صحوة البورجوازية، ومن أهمها تباين اللهجات العربية؛ لتباين قبائلها، «فلما سادت البورجوازية دعت الحاجة إلىٰ وضع قواعد لغة موحدة تتمشىٰ مع شمولية النمط الجديد. وبفضل الصحوة أيضًا فتح المجال للموالي كي يشاركوا في العمل السياسي إلىٰ جانب النشاط الاقتصادي والثقافي، وكانوا رغم تعريبهم غير قادرين علىٰ تشرب لغة العرب؛ فشاع اللحن، وفشا بدرجة أوجبت إقرار أصول وقواعد العربية كما أفرزت الصحوة البورجوازية قيمًا سلوكية ومعاني لم تكن موجودة سلفًا، فضلًا عن مصطلحات جديدة نتيجة ترجمة

---

(١) الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام، ص ١٨٢-١٨٣.

(٢) تكوين العقل العربي، ص ٦٩.

(٣) تكوين العقل العربي، ص ٦٩.

(٤) سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، الانتشار العربي، الطبعة الرابعة ٢٠٠٠، ١/١٥٦.

تراث الأوائل، وكان على العربية أن تحتوي كل ذلك وفق قواعد وضوابط، وأن يطوع أسلوب التعبير ليفي بمتطلبات الحياة العملية. كل ذلك دفع علماء اللغة إلى بذل جهود مضنية لجمع التراث اللغوي، ووضع قواعد نحوه وصرفه»(١).

* وإن كان محمود إسماعيل يرجع نشأة النحو لاستلام العباسيين الخلافة، ففتحي عبد الفتاح الدجيني يعود بها إلى الأمويين من قبلهم؛ فقد عدّد عوامل نشأة النحو، وذكر أنها تعود إلى عوامل، وهي: العامل الديني، والعامل الاجتماعي، والعامل القومي، والعامل السياسي، وفي العامل السياسي يقول: «ونحب أن نضيف إلى أقوالنا عاملًا آخر، وأطلقنا عليه عاملًا سياسيًا، ونعني به انتقال السلطة إلى الأمويين بعد أن دانت لهم البلاد بالولاء ... مع استلام الأمويين الحكم، طرأت تغيرات جذرية في سياسة الدولة الإسلامية، وبخاصة التعصب للعرب، وما هو عربي»(٢).

* ومن الباحثين من يربط بين نشأة النحو والقومية العربية، تقول خديجة الحديثي عن أحد دوافع نشأة النحو، والسبب في ظهوره: «لكي لا تضيع اللغة العربية التي هي عماد القومية العربية، ورمز وجود العرب الذين نزل بلغتهم القرآن الكريم الذي رفع من منزلة اللغة العربية، وقوى القومية العربية، وبعث فيها العزة والكرامة التي يجب أن يحافظ عليها بالمحافظة على هذه اللغة من الانحلال في لغات القوميات الأخرى»(٣).

وقد أشار إلى هذا الدافع شوقي ضيف في كتابه «**المدارس النحوية**»(٤)، وكذلك الدجيني كما ذكرنا سابقًا(٥).

هذه هي أقوال أصحاب التفسير السياسي لنشأة النحو العربي، ويمكن إعادة ترتيبها على النحو التالي:

- نشأ النحو العربي من أجل تحقيق أهداف سياسية، بدليل ارتباطه بالحاكم.
- حركة تدوين العلوم، ومنها النحو العربي، وجمع اللغة وتقنينها كل ذلك مرتبط

---

(١) سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى/ ١٩٧٤، ص ٥٧.

(٣) المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢ه، ص ٥١.

(٤) دار المعارف، القاهرة، ص ١٢.

(٥) أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٥٢.

بالسياسة، والصراعات الأيديولوجية.

- الصراع الطبقي بين الإقطاعيين والبورجوازيين، هو السبب في نشأة كثير من المعارف العربية، ومنها النحو.

- ارتباط نشأة النحو العربي بالرغبة السياسية في السيطرة علىٰ تأويل النص الشرعي؛ مما يعزز سيادتها، ويشرع بقاءها، وينزع أهلية تفسيره من علماء الفقه والكلام.

- القومية العربية، وما يصاحبها من تعصب لكل ما يتصل بالعرب، ومن اهتمام باللغة، وخوف من ضياعها وفسادها، كانت وراء الدعوة إلىٰ نشأة النحو العربي.

هذه جملة التفسيرات السياسية لنشأة النحو العربي، ويلحظ الباحث عليها عدم تقديم الأدلة الكافية التي تسند هذه الفرضية، وتعززها؛ من أجل ذلك قمتُ بقراءة تاريخ النحو العربي، وفتشت في الروايات التي تحدثت عن نشأته، والمصادر التي أرّخت لهذا العلم، ونشرَت تراجم علمائه؛ لأقدم الحقيقة التاريخية كما هي، سواء أكانت تعزز هذه الأقوال وتقويها، أو تفندها وتبطلها.

مناقشة الأقوال:

القول الأول: الدافع الرئيس لنشأة النحو سياسي؛ بدليل ارتباطه بالحاكم:

لعل هذا القول هو أقوىٰ الأقوال في التفسير السياسي لنشأة النحو العربي؛ إذ يستند أصحابه علىٰ بعض الروايات التاريخية التي تشير إلىٰ دور الحاكم السياسي في نشأة النحو، وقد تتبعت الروايات التي تطرقت لنشأة النحو فوجدت أنها لا تكفي للدلالة علىٰ الدافع السياسي لنشأة النحو، وثمة إشكالات منهجية ومعرفية تضعف هذا القول، وتثير حول صحته الشكوك، وهي:

الإشكال الأول: أقدم الروايات في نشأة النحو العربي لم تذكر هذا الارتباط، ولم تُشر إلىٰ دور علي بن أبي طالب ﵁، أو دور زياد بن أبيه، وإنما نسبت النشأة إلىٰ أبي الأسود الدؤلي، فقد ذكر محمد بن سلام الجمحي (**١٣٩-٢٣١هـ**) أنّ أول من أسس النحو -وقد كان يُسمىٰ العربية- أبو الأسود الدؤلي، يقول: «وكان لأهل البصرة فِي العربيَّة قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول من أسس العربيَّة

وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الْأسود الدؤلي، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان . . وإِنَّما قال ذلك حين اضْطربَ كلام العرب فغلبتْ السليقية ولم تكن نحوية فكانَ سراة النَّاس يلحنون»[1] .

وتعد هذه الرواية من أقدم الروايات؛ فصاحبها قد أدرك أبا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وأخاه أبا سفيان بن العلاء (ت ١٦٥هـ)، والأخفش الكبير، وعيسىٰ بن عمر، وعاصر الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) شيخي سيبويه .

الرواية الثانية لابن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ)، يقول عن أبي الأسود الدؤلي: «وهو يعدّ في الشعراء، والتابعين، والمحدّثين، والبخلاء، والمفاليج، والنحويّين؛ لأنّه أوّل من عمل في النحو كتابًا»[2] .

هاتان الروايتان متقدمتان، ولم تتطرقا إلىٰ دور الحاكم في نشأة النحو، ولم تذكرا علي بن أبىٰ طالب ولا زياد بن أبيه، فهل خفي عليهما الدور السياسي في نشأة النحو العربي؟

وهل غابت عنهما بداياته الرسمية كما يقول بعض المحدثين؟

قد يقول قائل: عدم ذكر أمير المؤمنين في الروايتين ليس دليلًا كافيًا علىٰ عدم أثره ودوره في نشأة النحو، فهناك روايات تسند نشأة النحو إلىٰ غير أبي الأسود الدؤلي، فهل يلزم من ذلك خطأ نسبة نشأة النحو لأبي الأسود الدؤلي، أو إنكار دوره؟

وهو اعتراض جيّد، والمقصود مناقشة تلك الروايات، وقراءتها كلها، والبحث عن الحقيقة بالتدقيق فيها، وموازنتها وليت المحدثين فعلوا ذلك.

أما الروايات التي تذكر غير أبي الأسود الدؤلي واضعًا للنحو العربي، فيمكن تخريجها، ومعرفة حقيقتها، فمن هذه الروايات ما ذكره النحاة من نسبة وضع العربية إلىٰ عبد الرحمن بن هرمز (ت١١٧هـ)، وقد ذكر السبب القفطي في ترجمته يقول: «قال أهل العلم: إنه أوّل من وضع علم العربية؛ والسبب في هذا القول أنه أخذ عن

(١) طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، السفر الأول: ص ١٢.

(٢) الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ٧٢٩/٢.

أبي الأسود الدؤلي، وأظهر هذا العلم بالمدينة، وهو أوّل من أظهره وتكلّم فيه بالمدينة»[١].

فعلّة القول بأن عبد الرحمن بن هرمز هو أول من وضع علم العربية عائدة إلىٰ المكان الذي ظهر فيه علم الرجل؛ فأول من تكلم في علم العربية في المدينة هو عبد الرحمن بن هرمز، فالأسبقية هنا مقيدة بالمدينة.

وقد يكون السبب في النسبة الإضافة في العلم وتقنينه وبسط القول فيه، وهذا السبب في نسبة نشأة علم العربية إلىٰ عطاء بن أبي الأسود الدؤلي، ويحيىٰ بن يعمر، ونصر بن عاصم، وعبد الله الحضرمي، يقول الزبيدي في **طبقات النحويين واللغويين**: «كان أول مَن أصَّل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤليّ، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هُرْمز. فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصَّلوا له أصولًا؛ فذكروا عوامل الرَّفْع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف. وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم. ثم وصل ما أصَّلوه من ذلك التَّالون لهم، والآخذون عنهم؛ فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدَّ من القياس، وفتَق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيَّن من العلل»[٢].

وقد قيل مثل ذلك في يحيىٰ بن يعمر وعطاء هذا من جهة، تتبعها جهة أخرىٰ وهي أنّ الملاحظ في الروايات التي تسند علم النحو إلىٰ غير أبي الأسود غالبًا ما تكون مسبوقة بروايات تسند النشأة إلىٰ أبي الأسود، وتوصف بأنها أكثر أقوال أهل العلم، ويتفق عليها جمهورهم، فهذا السيرافي (ت ٣٦٨) ينقل الإجماع علىٰ أبي الأسود الدؤلي: «اختلف الناس في أول من رسم النحو فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال: الليثي، وقال آخرون: عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس علىٰ أبي الأسود الدؤلي»[٣].

فهذا شأن الروايات التي نسبت نشأة النحو ووضعه إلىٰ غير أبي الأسود الدؤلي،

(١) القفطي، إنباه الرواة علىٰ أنباء النحاة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤ه، ٢/ ١٧٢.

(٢) تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ص ١٢.

(٣) أخبار النحويين البصريين، تحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، البابي الحلبي، ص ١١.

ولا يمكن قياس الروايتين اللتين لم يذكر فيهما الحاكم السياسي عليها، ففي الروايات الأخيرة يكون الوهم، أو السهو، أو التقدير بين عالمٍ وآخر.

أما عدم ذكر الحاكم السياسي في روايتين متقدمتين قريبتين من نشأة العلم فهذا يدل دلالة واضحة علىٰ أنّ وضع هذا العلم لا علاقة له بالحاكم.

الإشكال الثاني: عند النظر في الروايات التي أسندت وضع علم العربية إلىٰ الحاكم نجدها لا تحتوي علىٰ صيغة القرار، أو الأمر السياسي، أو البعد السلطوي، وفي ذلك دلالة علىٰ كيفية فهم القول بدور علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وضع علم العربية؛ ففي رواية الخليل التي نقلها محمد بن يزيد المبرد عن أبي عمر الجرمي، وذكرها أبو الطيب اللغوي في كتابه «**مراتب النحويين**»، يقول: «وكان أبو الأسود أخذ ذلك -أي علم العربية- عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه؛ لأنه سمع لحنًا، فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفًا . . . فكان أبو الأسود ضنينًا بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين»[١].

يلحظ في هذه الرواية علىٰ افتراض صحتها أنّ الأمر لا يعدو أن يكون مباحثة علمية ومناقشة بين عالمين، ليس فيها ما يدل علىٰ الأمر السياسي، وإلا كيف نفهم تحفظ أبي الأسود علىٰ ما أخذه عن علي بن أبي طالب!

ومثلها رواية معمر بن المثنىٰ التي نقلها أبو البركات الأنباري في كتابه «**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**» يقول: «أخذ أبو الأسود النحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[٢].

وفي رواية ساقها ابن النديم في نسبة النحو لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد ذكر ما حدث بين أبي الأسود وأمير المؤمنين وأخذ الأول عن الثاني علم النحو، وذكر رواية أخرىٰ في سبب تسمية النحو بهذا الاسم، يقول: «إنما سُمي النحو نحوًا؛ لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي رضي الله عنه، وقد ألقىٰ إليه شيئًا في أصول النحو، قال أبوالأسود: فاستأذنته أن اصنع نحو ما صنع؛ فسمي ذلك نحوًا»[٣].

---

(١) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص ٦.

(٢) تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ص ٢٠.

(٣) الفهرست، تحقيق رضا تجدد، ١/ ٤٥.

وقد أسند أبو الأسود الدؤلي نفسه الفضل إلىٰ علي بن أبي طالب ﷺ دون أن يشير إلىٰ أمر، أو إلزام؛ فقد «قال أبو العباس محمد بن يزيد: سئل أبو الأسود الدؤلي عمن فتح له الطريق إلىٰ الوضع في النحو، وأرشده إليه، فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب ﷺ. وفي حديث آخر قال: ألقىٰ إليّ عليٌ أصولًا احتذيت عليها»[١].

وإن كانت بعض الروايات ذكرت ما دار بين أمير المؤمنين وأبي الأسود الدؤلي بصيغة الأمر«انح هذا النحو»، أو «زد عليه»، فليس في ذلك دلالة علىٰ أنه أمر سياسي، أو أنّ الدافع لوضع علم العربية دافع سياسي، فلم يفهم الرواة والعلماء من ذاك الأمر أنه قرار سياسي، والدليل علىٰ ذلك أنّه لم يشر أحد منهم إلىٰ الدافع السياسي لنشأة النحو، أو رسميته في بداياته.

الإشكال الثالث: لو سلمنا -جدلًا- بأنّ وضع علم العربية كان بأمر سياسي وقرار من الحاكم -وذلك لم يثبت بعدُ- فهل في ذلك دلالة كافية علىٰ أنّ الدافع سياسي، والهدف من وضع علم العربية الوصول إلىٰ مصلحة سياسية؟

إنّ القرار قد يكون صادرًا من الحاكم السياسي، والأهداف متباينة، والدوافع مختلفة، فقد تكون دينية، وقد تكون غير ذلك، فصدور قرار وضع علم العربية من الخليفة ليس فيه دلالة علىٰ الدافع السياسي لنشأة النحو، فعلىٰ القائلين بالدوافع السياسية لنشأة النحو البحث عن دليل آخر يؤكد أن الهدف من قرار وضع علم العربية هدف سياسي.

ثم إنّ الخليفة علي بن أبي طالب ﷺ كان عالمًا يقصده طلاب العلم، ينهلون من علمه، وهو القائل ﷺ: «سلوني عن كتاب الله؛ فإنه ليس من آية إلا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار، في سهل أم في جبل»[٢].

ويقول عنه حبر الأمة ابن عباس: «إذا حدثنا ثقة عن علي بفتيا لا نعدوه»[٣].

إذن؛ الصورة التي يرسمها المحدثون في وصف نشأة النحو من أمر الحاكمِ السياسي العالمَ بوضع علم العربية صورة تشوبها النظرة العلمانية التي تهدف لفصلَ

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص ٢١.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ٢/٣٣٨.

(٣) السابق.

الدين عن السياسية، فيكون الباعث لنشأة النحو باعثًا سياسيًا؛ لأنه صدر من سياسي، وكذلك هي صورة اختزالية تبعد الحاكم عن دائرة العلم، والاجتهاد فيه.

الإشكال الرابع: جلّ الروايات التي تطرقت إلىٰ نشأة علم النحو العربي ذكرت السبب الداعي إلىٰ وضعه؛ فكل الروايات تذكر اللحن، والخوف علىٰ لغة العرب، وتعليم اللغة العربية، وإعراب القرآن أسبابًا لنشأة علم العربية؛ ففي رواية ابن سلام التي ذكرتها من قبل يقول: «وإنما قال ذلك -أي الدؤلي- حين اضْطربَ كلام العرب فَغلبَتْ السليقية وَلم تكن نحوية فَكَانَ سراة النَّاس يلحنون».

أما السيرافي فإنه ذكر روايات عدة لنشأة علم العربية، وسببها، وكلها تعود إلىٰ إصلاح الخطأ اللغوي «اللحن» وخصوصًا في القرآن الكريم، يقول: «أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية فكان لا يخرج شيئًا مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلىٰ أحد حتىٰ بعث إليه زيادٌ: اعمل شيئًا تكون فيه إمامًا ينتفع الناس به وتُعرب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك حتىٰ سمع أبو الأسود قارئًا يقرأ: (أن الله بريء من المشركين ورسولِه)، فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس صار إلىٰ هذا، فرجع إلىٰ زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير فليبغني كاتبًا لقنًا يفعل ما أقول، فأتىٰ بكاتب من عبد القيس فلم يرضه فأتىٰ بآخر، قال أبو العباس: أحسبه منهم. فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه علىٰ أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين. فهذا نقط أبي الأسود»[1].

وفي هذه الرواية لا يفصل السيرافي بين عملين قام بهما أبو الأسود الدؤلي: نقط المصحف، ووضع علم العربية، ويرىٰ أنّ الباعث لهما واحد، وفي الروايات الأخرىٰ يذكر وقائع اللحن التي صادفها أبوالأسود الدؤلي وكانت باعثًا لوضع علم العربية، وهي مشهورة في كتب التراجم، وتاريخ النحو.

وهذا ما فهمه العلماء من حاجة الأمة لعلم العربية، يقول الزبيدي: «ولم تزل العرب تنطق علىٰ سجيَّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها؛ حتىٰ أظهر الله

(١) أخبار النحويين البصريين، ص ١٣.

الإسلام علىٰ سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجًا، وأقبلوا إليه أرسالًا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة والعربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حَلْيها، والموضِّح لمعانيها؛ فتفطَّن لذلك مَن نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارَف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُوِّ ذلك وغلَبته؛ حتىٰ دعاهم الحذرُ من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلىٰ أن سبَّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه»[(١)].

وبعد، فلكي يسلم هذا الاستدلال لأصحاب التفسير السياسي لوضع العربية وتصح النتيجة التي توصلوا إليها بناء علىٰ هذا الدليل؛ عليهم إجابة هذه الإشكالات المنهجية والمعرفية، أما الاعتماد علىٰ بعض الروايات، وترك الأخرىٰ دون مناقشة، أو الأخذ من الروايات ما يناسب فكرة الباحث «ذكر الحاكم السياسي في الروايات»، وغض الطرف عما يعارضها «سبب وضع العلم» فهذه كلها سقطات منهجية، وخوارم علمية تضعف الفرضية.

القول الثاني: الصراعات السياسية والطبقية كانت سببًا في وضع علم العربية:

حدّد الجابري حركة التدوين في العلوم الإسلامية بعام **١٤٣**هـ، وربط ذلك بالصراع الأيديولجي والخلاف السياسي، يقول: «وإذن، فعملية تدوين الحديث وما يتصل به من سيرة وأخبار، وكذلك تدوين اللغة وتقعيدها، كل ذلك تم في زمن واحد وفي أهم الأمصار الإسلامية يومئذ . . . وما نريد التأكيد عليه هنا هو أنّ العمل الذي تم في وقت واحد وفي أمصار متباعدة لا يمكن أن يحدث هكذا تلقائيًا، وبمجرد المصادفة. إنه لا بد أن تكون الدولة وراء هذه الحركة العلمية الواسعة التي كانت تستهدف ترسيم الدين، إذا صح التعبير (أي جعله جزءًا من الدولة وخدمتها)»[(٢)].

إنّ الجابري «يتصور أنّ التدوين آلية متواقتة في الزمان وممتدة في المكان انطلقت دفعة واحدة بكبسة علىٰ الزر من قبل السلطة السياسية المركزية»[(٣)].

لا أريد الدخول في تفاصيل فرضية الجابري، والنص الذي اعتمد عليه في تاريخ

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص ١١.

(٢) تكوين العقل العربي، ص ٦٧.

(٣) جورج طرابيشي، إشكاليات العقل العربي، دار الساقي، الطبعة الأولىٰ، **١٩٩٨**، ص ٤٦.

تدوين العلوم الإسلامية، فقد رد عليه مجموعة من الباحثين، وهي ردود أشهر من أن تذكر، لكن ما يهم الباحث هنا أدلجة تدوين اللغة وتقعيدها عند الجابري، وفرضية الباعث السياسي لها، وذهب إلىٰ ذلك محمود إسماعيل، وقد ذكرتُ نصوصه سابقًا.

وهذه الفرضية لا تسندها الحقائق التاريخية؛ بل تبطلها وتفندها، فالمتتبع لتاريخ العلوم يجد الاهتمام اللغوي، وتدوين اللغة وتقعيدها من قبل التاريخ الذي ذكره الجابري، ومن قبل الدولة العباسية التي يطلق عليها محمود إسماعيل دولة البورجوازيين.

يقول الزبيدي موضحًا اهتمام الأمة بلغتهم: «ولم تزل الأئمة من الصحابة الراشدين ومَن تلاهم من التابعين، يحضُّون علىٰ تعلُّم العربية وحفظها، والرعاية لمعانيها؛ إذ هي من الدين بالمكان المعلوم، فبها أنزل الله كتابه المهيمن علىٰ سائر كتبه، وبها بلَّغ رسولُه ﷺ وظائفَ طاعته، وشرائع أمره ونهيه»[1].

نلاحظ في هذا النص البعد الديني لعلم العربية، وارتباطه بالدين الإسلامي، ونلاحظ كذلك أنّ الاهتمام بالعربية والحض علىٰ تعلمها وتعليمها ديدن الصحابة والتابعين والعلماء من بعدهم، سواء كانوا ممن كُلّف برعاية الدولة الإسلامية أو من غيرهم من العلماء، وذلك يدل علىٰ أنّ الحاجة لعلم العربية حاجة أمة لا حاجة سياسي، والآثار الواردة عن العلماء في العربية، والحث علىٰ تعلمها كثيرة، وأحيل القارئ إلىٰ الكتاب القيم لأحمد الباتلي «**الأحاديث والآثار الواردة في فضل اللغة العربية وذم اللحن: رواية ودراية**».

الأمر الآخر أنّ تدوين اللغة وتقعيدها كان قبل ذلك التاريخ، وعدم وصول المصنفات التي من قبله لا يدل علىٰ عدمها؛ فقد ذكر ابن قتيبة أنّ أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩) صنف في العربية، وقد ذكرتُ نص ابن قتيبة سابقًا، وقد قيل إنّ يحيىٰ بن يعمر (ت ١٢٩) زاد علىٰ ما دونه أبو الأسود الدؤلي[2]. وفي نص مضىٰ للزبيدي ذكر نصر بن عاصم (ت ٨٩)، وعبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧) ممن أصّلوا هذا العلم،

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٧٣/٦.

ووضعوا له أبوابًا، وقد نصّ التنوخي علىٰ أن لنصر بن عاصم كتابًا في النحو[١].

وليس هذا فحسب؛ بل إنّ أصول تقنين العربية قد وضعت قبل ذلك التاريخ، فقد قيل في ترجمة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٩) إنّه: «بعج النَّحْو وَمد الْقيَاس والعلل»[٢]، وقد كانوا يوازنون بين عبد الله بن أبي إسحاق وأبي عمر بن العلاء؛ فالأول بارع في القياس، وهو النحو، أو قوانين العربية، والثاني عالم بلغات العرب علىٰ دراية بها، يقول ابن سلام: « كان ابن أبىٰ إسْحَاق أَشد تجريدًا للْقياس وكانَ أبو عمْرو أوسع علمًا بِكلام الْعَرَب ولغاتها وغريبها»[٣]، وقال عنه أبو الطيب اللغوي: « كان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرّع النحو، وقاسه، وتكلم في الهمز حتىٰ عُمل فيه كتاب مما أملاه»[٤].

فالأمر في تلك المرحلة المتقدمة قد تجاوز الأصول إلىٰ تفريع العلم، وتبويبه، والبحث في علله، ولم يتغير شيء من تلك الأصول التي وضعها العلماء المتقدمون بعد النظر في كلام العرب، واستقراء أساليبهم، وقد بنىٰ اللغويون علمهم علىٰ تلك الأصول، ولا بد أن يستدرك اللاحق علىٰ السابق، وهذه سنة العلوم، وطبيعة المعارف، ولكن لا يوجد دليل واحد علىٰ اختلاف تقنين العربية، وتدوينها قبل خلافة العباسيين وفي أثنائها، ومن أراد الاطلاع علىٰ آراء العلماء الذين سبقوا الخليل وسيبويه النحوية فلينظر في كتاب «**الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**» لعبد العال سالم مكرّم، فقد جمع أقوالهم، وتخريجهم لبعض أوجه القراءات القرآنية، وهي بالجملة لا تختلف عن منهج المتأخرين في التخريج، والتوجيه.

القول الثالث: ارتبطت نشأة النحو العربي بالسياسة؛ من أجل السيطرة علىٰ تأويل نصوص الوحي:

يعد هذا القول من أطرف الأقوال؛ إذ ينطلق من فرضية الانفصال بين اللغوي

---

(١) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، ص ١٥٧.

(٢) طبقات فحول الشعراء، ص ١٤.

(٣) السابق.

(٤) مراتب النحويين، ص ١٢.

والفقيه، ولو عاد إلىٰ كتب التراجم لوجد أنّ علماء اللغة المتقدمين فقهاء، وسأذكر طرفًا من تراجمهم دون استقصاء، فذلك يتطلب ذكر جلّ اللغويين:

- منهم أبو الأسود الدؤلي الذي أخذ العلم عن كبار الصحابة، يقول الذهبي: «حدث عن: عمر، وعلي، وأبي بن كعب، وأبي ذر، وعبد الله بن مسعود، والزبير بن العوام وطائفة. وقال أبو عمرو الداني: قرأ القرآن علىٰ عثمان وعلي. قرأ عليه: ولده أبو حرب ونصر بن عاصم الليثي . . . قال أحمد العجلي: ثقة، كان أول من تكلم في النحو»[١].

- «وكان ممن أخذ عنه يحيىٰ بن يعمر، وهو رجل من عدوان وعداده في بنىٰ ليث وكان مأمونًا عالمًا يروىٰ عنه الفقه، روىٰ عن ابن عمر وابن عباس، وروىٰ عنه قتادة وإسحاق بن سويد وغيرهما من العلماء»[٢].

- «نصر بن عاصم الليثي النحوي: كان فقيهًا عالمًا بالعربية من فقهاء التابعين، وكان يسند إلىٰ أبي الأسود الدؤلي في القرآن والنحو، وله كتاب في العربية، وقيل: أخذ النحو عن يحيىٰ بن يعمر العدواني، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء»[٣].

- «الإمام، الحافظ، الحجة، المقرئ، أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني، الأعرج . . . سمع: أبا هريرة، وأبا سعيد، وعبد الله بن مالك بن بحينة، وطائفة، وجوّد القرآن وأقرأه، وكان يكتب المصاحف . . . حدّث عنه: الزهري، وأبو الزناد، وصالح بن كيسان، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري . . . أخذ القراءة عرضًا عن: أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة»[٤].

وكان أبو عمر بن العلاء يناقش أبا حنيفة في الفقه، وكذلك حال المتأخرين فالكسائي من القراء، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة، فالفصل بين الفقيه واللغوي لا تسنده الوقائع التاريخية؛ بل تنقضه تراجم العلماء.

---

(١) سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ٤/ ٨٢.

(٢) طبقات فحول الشعراء، ص ١٣.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٦/ ٢٧٥٠.

(٤) سير أعلام النبلاء، ٥/ ٦٩.

ثم لا يخفىٰ علىٰ من له الحد الأدنىٰ من الاطلاع علىٰ العلوم الإسلامية مكانة علم العربية بينها، والإجماع علىٰ اشتراط التمكن من النحو واللغة في العالم المجتهد، والمفسر، والفقيه المستنبط لأحكام الشرع، ولا تكاد تجد عالمًا تحدث عن آلية الاستنباط وعن صفات العالم المجتهد إلا وقد ذكر هذا الشرط، وقد كتب في هذا الشأن محمد بن علي الأزرق الحميري الغرناطي (ت **٨٩٦**) سفرًا عظيمًا بعنوان: **روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام**[١]، فأي شرخ بين العلوم الإسلامية أحدثه ذاك القول الجزاف**!**

القول الرابع: القومية العربية كانت من أسباب نشأة النحو العربي:

وهو قول لم يظهر إلا في العصر الحديث بعد المد القومي، ومن الخطأ المنهجي قراءة التراث وفق تصورات الحاضر وتأثير تياراته الفكرية، وفي الردود السابقة علىٰ الأقوال المتقدمة ما يكفي؛ فقد ذكر الرواة سبب نشأة هذا العلم، وتحدثوا عن حاجة الأمة الإسلامية إليه، وربطوه بالدين الإسلامي، ونصوص الوحي، ولم يذكروا البعد القومي سببًا في وضع علم العربية.

ثم إنّ الأمة الإسلامية قد تضافرت جهود علمائها في تقنين لغتها وتدوينها، سواء أكانوا عربًا أو عجمًا، ولم يشعر الأعاجم بأن العرب أحق بخدمة هذه اللغة منهم؛ لأن البعد الديني كان هو الباعث لهم.

ولو كان الباعث لنشأة هذا العلم القومية العربية والعصبية لكل ما يتصل بالعرب في زمن الدولة الأموية -كما يقول أصحاب هذا الرأي- لشهدنا زوال الاهتمام باللغة العربية وعلومها، أو ضعفه في العصر العباسي؛ إذ خفتت تلك العصبية، والتاريخ يخبرنا بعكس ذلك، فلم يكن الخلفاء العباسيون بأقل من الأمويين في الاحتفاء بالعربية وعلومها، وكذلك كان شأن خلفاء الدولة الإسلامية، وأمرائها من غير العرب.

وتبقىٰ هذه الأقوال ادعاءات؛ لخلوها من الأدلة الكافية، فقد ثبت للباحث بطلانها بعد عرضها علىٰ الحقائق التاريخية، فلا خبر تاريخي يسندها، ولا طبيعة نشأة العلوم

---

(١) تحقيق سعيدة العلمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، **١٤٢٩**.

الإسلامية تعضدها، وقد وقع أصحاب هذه الأقوال في أخطاء منهجية سأجملها في نهاية البحث.

أثر السياسة في علم النحو: مرحلة ما بعد النشأة

بعد نشأة علم النحو العربي بدأ طلاب العلم يتحلقون حول علمائه، فأصبحت دروس علم العربية تنتشر في مساجد البصرة، ومنها انتقل إلىٰ المدن الإسلامية الأخرىٰ، وتأتي الكوفة في مقدمة المدن الإسلامية التي حظي علم النحو فيها بعلماء نشطوا في التأليف فيه، والتفرغ له، ونشره في الأوساط العلمية شأنها في ذلك شأن البصرة، وإن كانت متأخرة عنها بما يقارب القرن، وهذا ما جعل المحدثين يزعمون وجود مدرستين أو أكثر في النحو العربي؛ الأولىٰ: بصرية، والأخرىٰ: كوفية، وبعضهم يزيد بغدادية، ومصرية، وأندلسية.

وقد حلّل اللغويون المحدثون سبب ظاهرة تعدد المدارس النحوية، وكان السبب السياسي من أهم تلك الأسباب، يقول تمام حسان: «قد يحلو للبعض أن ينسب وجود مدرستين نحويتين إلىٰ السياسة»[1].

ويرىٰ أحمد أمين في ضحىٰ الإسلام أنّ: «العصبية العلمية بين المدرستين كانت مؤسسة علىٰ العصبية السياسية التي ظهرت في البلدين»[2].

وفي موضع آخر يقول: «وفي النحو واللغة تدخّل العباسيون أيضًا، فقد كان النزاع فيهما شديدًا بين البصريين والكوفيين، فأخذ العباسيون جانب الكوفيين ينصرونهم علىٰ البصريين»[3].

وتبعه بعض اللغويين الذين أرّخوا للنحو العربي في تفسير هذه الظاهرة، ولا أريد الاستطراد في ذكر نصوصهم فهي مستفيضة في تاريخ النحو العربي، وأكتفي بنص لمحمد الطنطاوي في كتابه «**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**»؛ لأنه من أكثر الكتب انتشارًا، وذلك بسبب اعتماد كثير من الأساتذة والطلاب عليه في النظر في تاريخ

---

(١) الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠، ص ٢٧.

(٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢/ ٢٩٤.

(٣) السابق، ٢/ ٣٤.

النحو العربي، فقد ذكر أنّ المواقف السياسية هي سبب تلك الخلافات، وهي السبب في ظهور مدرستين في النحو العربي؛ فالبصريون كانوا يميلون إلىٰ الأمويين، والكوفيون يميلون إلىٰ العباسيين، وكان هذا «سبب الاختلاف الذي جرهما إلىٰ تطاول بعضهما علىٰ بعض، وحبب إليهما إيثار المخالفة في المسائل العلمية علىٰ الموافقة فيها؛ إذ ما بدأت المنافسة العلمية النحوية بينهما إلا بعد أن عملت عوامل الخلاف عملها، ووضعت السدود الحصينة التي تحول دون الوفاق بينهما، وتسلطت الأثرة عليهما»(١).

وقد تجاوز بعض الباحثين هذا التفسير إلىٰ القول بأن السياسة هي السبب في ظهور المدرسة الكوفية، وليس مجرد التنافس بين المدرستين، يقول جرجي زيدان: إنّ «السياسة اقتضت ظهور الكوفيين بعد قيام الدولة العباسية، فقدمهم خلفاؤها؛ لأنهم كانوا من أنصارهم، فكانوا يقربونهم ويفضلونهم علىٰ نحويي البصرة، ويختارون منهم أساتذة لأبنائهم»(٢).

ويقول عبدالكريم الأسعد: «سياسة العباسيين بعد قيام دولتهم اقتضت ظهور الكوفيين -بصرف النظر عن مناهجهم في الدرس النحوي-؛ لأنهم كانوا من أنصار هذه الدولة، ولذا عزّ جانبهم في بغداد وانتشر مذهبهم، ورجحت في المناظرات حججهم»(٣).

هذه بعض أقوال القائلين بالتفسير السياسي لتعدد المدارس النحوية، ومن الخطأ المنهجي مناقشتها قبل التأكد من صحة فرضية تعدد المدارس النحوية، فليس كلّ الباحثين يقرّ بوجود أكثر من مدرسة في النحو العربي، يقول إبراهيم السامرائي في كتابه «**المدارس النحوية: أسطورة وواقع**»، الذي ينكر فيه تعدد المدارس النحوية: «فإذا عرفنا أنّ النحاة بصريين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح، واستعمل كل منهم مصطلح الآخر، ثمّ إذا وقفنا علىٰ أنّهم لم يختلفوا في الأصول، واختلفوا في الفروع

---

(١) تحقيق عبد الرحمن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢، ص ١٠٧.
(٢) تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال، ٢/ ١١٥.
(٣) الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشوّاق، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣، ص ٣٨.

والتعليل أدركنا أنّ من العسير علينا أنّ نسلّم بـ«مذهب كوفي»، ثم نتجاوز هذا فندعي «مدرسة كوفية»!»[1].

ويقول محمد موعد بعد دراسته لآراء نحاة الأندلس وجهودهم: «إنّ كلّ الجهود النقدية التي أشير إليها آنفًا لم يكن لها كبير أثر في الأصول النحوية، أو منهج النحو العربي، أو حتىٰ في المصطلح النحوي، وهي في مجموعها لا تؤلف مدرسة خاصة، تتميز بها عن مدرسة البصرة. ومثل هذا الكلام يقال أيضًا فيما سمّاه عدد من المعاصرين مدرسة الكوفة، أو مدرسة بغداد، فالنحو العربي لم يعرف سوىٰ مدرسة واحدة، وهي مدرسة البصرة»[2].

فالقضية ليست من مسلّمات العلم، أو من الحقائق العلمية الراسخة التي لا يسوغ فيها الخلاف كما قال أحد الباحثين: «قال الأقدمون بوجود مدرستي البصرة والكوفة النحويتين، وتابعهم في ذلك جلّ المحدثين حتىٰ صار وجودها من المسلّمات التي لا يجادل فيها إلا المكابرون»[3]!

وللقائلين بوجود مدرستين في النحو العربي أدلة علىٰ ذلك، ولهم أقوال يستندون إليها، ويذكرون صفات تتميز بها المدرسة الكوفية -بزعمهم- عن المدرسة البصرية، يقول علي الوردي: «بعد أن نشأ النحو في البصرة وترعرع، تناوله أهل الكوفة. وهناك ظهرت مدرسة في النحو لها طابع خاص. فقد أخذ نحاة الكوفة يعترضون علىٰ نحاة البصرة في إخضاع النحو للقياس، وصاروا يناقشونهم في ذلك نقاشًا عنيفًا أدّىٰ في بعض الأحيان إلىٰ الخصومة، وسفك الدماء»[4]!

أدلة القائلين بتعدد المدارس النحوية:

- الخلاف الذي تزخر به كتب النحو بين البصريين والكوفيين.

---

(١) دار الفكر، عمّان، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٧، ص ١٥٤.

(٢) مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد٩١، رجب ١٤٢٤، ص ٣٨.

(٣) محمد قاسم، الدرس النحوي في بغداد أم مدرسة بغداد النحوية، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد ٦٤، ١٤١٧ه، ص ٦٩.

(٤) أسطورة الأدب الرفيع، الوراق للنشر، الطبعة الأولىٰ، ص ١٩٧.

- تقديس البصريين لأقيستهم النحوية، وتخطئتهم للنصوص التي تخالفها، يقابله احترام الكوفيين لكل ما جاء عن العرب، والقياس علىٰ النادر، والقليل.

- الكوفيون يقتصرون علىٰ الوصف، ويبتعدون عن التأويل، والتقدير، والتعليل.

- اختلاف المصطلح الكوفي عن المصطلح البصري.

هذه أشهر أدلة القائلين بتعدد المدارس النحوية، وقد اقتصرت علىٰ ذكر الأدلة التي تكثر في كتبهم، ويرددونها عند الحديث عن المدارس النحوية دون الاستطراد في نقل النصوص، فهي مستفيضة في كتب المحدثين الذين تحدثوا عن التاريخ النحوي، ومناهج النحويين(١).

وهذه الأدلة بحاجة إلىٰ مناقشة علمية، وعرضها علىٰ التراث كما هو دون تعسف ينظر إلىٰ جزء من المشهد، ويغض الطرف عن جزئه المتمم له، ودون تكلّف يستسمن ذا ورم؛ فالغاية الوصول إلىٰ حقيقة ما وقع بين النحويين، والوقوف عليها من غير زيادة أونقصان، وسأتحرىٰ الاختصار -ما أمكن- في مناقشة هذه الأدلة؛ لأن قضية المدارس النحوية ليست من مشكلات البحث الأساسية، وإنما الغاية اختبار ما بُني عليها من تفسير سياسي.

مناقشة الأدلة:

الدليل الأول: الخلاف الذي تزخر به كتب النحو بين البصريين والكوفيين

يُعد هذا القول من أشهر الأقوال، وأوسعها انتشارًا عند القائلين بتعدد المدارس النحوية؛ لأنه يتكئ علىٰ أمثلة تطبيقية من التراث العربي، وهو قول لا يصح -في نظري- أن يكون دليلًا علىٰ وجود مدرستين نحويتين: بصرية، وكوفية؛ وذلك لأسباب عدة منها:

- **الأول**: أنّ هذه الخلافات النحوية التي يستشهد بها القائلون بتعدد المدارس النحوية كانت في الفروع، ولو كانت عندنا أكثر من مدرسة في النحو العربي لوجدنا شواهد علىٰ الخلاف في الأصول، وقد تتبعت بعض الكتب التي نقلت الاختلاف

---

(١) ينظر: أحمد أمين: ضحىٰ الإسلام، السيد رزق الطويل: الخلاف بين النحويين، شوقي ضيف: المدارس النحوية، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة.

النحوي فلم أجد إلا مسائل فرعية، ونظرت في كتاب الزجاجي «**مجالس العلماء**» غير مرة فلم أظفر بغير الاختلاف في الفروع.

- **الثاني**: ما يُنسب إلىٰ الكوفيين في هذه المسائل ليس قولًا واحدًا؛ بل للكوفيين في المسألة أكثر من رأي بعضها يتفق مع بعض أقوال البصريين[١].

- **الثالث**: الاختلاف الذي يذكره هؤلاء هو من جنس الاختلاف بين الفراء والكسائي، يقول أبو الطيب اللغوي: «وكان الفراء يخالف علىٰ الكسائي في كثير من مذاهبه»[٢].

هذا الاختلاف كما ذكر أبو الطيب كثيرًا، وقد ألّف حمدي محمود الجبالي كتابًا في الخلاف النحوي الكوفي، وقد وصل إلىٰ أنّ الخلاف بين الكوفيين يكاد يشمل جميع الأبواب النحوية[٣].

فمن يقول بوجود مدرسة كوفية ويستند إلىٰ هذا الدليل يلزمه أن يقر بوجود مدارس أخرىٰ متعددة بتعدد الاختلاف في المسائل، أو أن يبحث عن دليل آخر غير هذه الاختلافات.

الدليل الثاني: تقديس البصريين لأقيستهم النحوية وتخطئتهم للنصوص التي تخالفها، يقابله احترام الكوفيين لكل ما جاء عن العرب، والقياس علىٰ النادر والقليل

وهذا القول من الأقوال التي تتداول بين الباحثين دون تمحيص، ويسلّمون بها دون اختبار لها، ربما استشهد بعضهم بكلام من التراث يعزز هذه النظرة في منهج النحويين.

والمنهج العلمي يقتضي اختبار الأقوال بغض النظر عن قائليها، والسند التراثي ليس صك براءة من احتمال الخطأ والوهم.

ولاختبار هذا الادعاء والتحقق من صحة الافتراض قمت بعكس القول؛ فقلتُ: البصريون يحترمون كلام العرب، والكوفيون عكس ذلك يخطّئون العرب في كلامهم،

---

(١) ينظر: آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي، حسن هادي.

(٢) مراتب النحويين، ص ٨٨.

(٣) الخلاف النحوي الكوفي، موجود في الشبكة.

وقد خصصت البحث في «**كتاب**» سيبويه الذي يمثل المدرسة البصرية، و«**معاني القرآن**» للفراء ممثلًا للمدرسة الكوفية، وخرجت بنتائج تربو علىٰ ما توصل إليه أصحاب الفرضية السابقة، وسأختار نماذج من تلك النصوص:

- **من كتاب سيبويه**[1]:

- «ولو قالت العرب اضربْ أيٌّ أفضلُ لقلته، ولم يكن بدٌّ من متابعتهم» **(٢/ ٤٠٢)**.

- «يُنتَهَىٰ فيها حيث انتهتِ العربُ» **(١/ ٢٥٢)**.

- «وَيْلَكَ، ووَيْحَكَ، ووَيْسَكَ، ووَيْبَكَ. ولا يجوز: سَقْيَكَ، إنما تُجري ذا كما أَجرت العربُ» **(١/ ٣١٨)**.

- «فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزْه كما أجازته» **(٢/ ٦٩)**.

- «ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب» **(٢/ ٧٤)**.

- «وهذا مذهبٌ، إلا أنَّ ليس يقوله أحدٌ من العرب» **(٣/ ٢٩١)**.

- «وإن أضفت إلىٰ عباديد قلت: عباديديٌّ؛ لأنه ليس له واحد؛ وواحده يكون علىٰ فعلولٍ أو فعليلٍ أو فعلال؛ فإذا لم يكن واحدٌ لم تجاوزه حتَّىٰ تعلم؛ فهذا أقوىٰ من أن أحدث شيئًا لم تكلَّم به العرب» **(٣/ ٤٣٠)**.

من كتاب معاني القرآن للفراء[2]:

- «وقد اجتمعت العرب عَلَىٰ إثبات الألف فِي كِلا الرجلين فِي الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين ومررت بكلَيِ الرجلين. وهي قبيحة قليلة» **(٢/ ١٨٤)**.

- «وقول النَّاس: بلىٰ نقدر، فلما صرفت إلىٰ قادرين نصبت - خطأٌ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلىٰ فاعل» **(٣/ ٢٠٨)**.

- «والعرب يقولون: عدِمتُنِي، ووجدتُني، وفقدتُني، وليس بوجه الكلام» **(١/ ٣٣٤)**.

---

(١) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

(٢) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

- «وربما قَالَ بعضُ العرب: عِدله. وكأنه منهم غلط لتقارب معنىٰ العَدْل من العِدل» (**١/ ٣٢٠**).

- «وربما غلطت العرب فِي الحرف إِذَا ضارعه آخر من الْهَمْز فيهمزونَ غير المهموز. سمعت امرأة من طيئ تَقُولُ: رثأت زوجي بأبياتٍ. ويقولون لبَّأْت بالحج، وحَلّأت السَوِيق، فيغلطون لأن حَلأت قد يُقال فِي دفع العِطاش من الإبل، ولبَّأت ذهب إلىٰ اللبأ الَّذِي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلىٰ رثيئة اللبن، وَذَلِكَ إِذَا حلبت الحليب عَلَىٰ الرائب» (**١/ ٤٥٩**).

إنّ النصوص التي ذكرتها من **كتاب** سيبويه تدل علىٰ مكانة السماع عند علماء النحو، وعلىٰ أهمية النقل عن العرب، والوقوف علىٰ أساليبهم، سواء في ذلك نحاة البصرة ونحاة الكوفة، كما أنّ النصوص الأخرىٰ التي نقلتها من **كتاب** الفراء فيها دلالة قاطعة علىٰ عكس ما يذكره المحدثون القائلون بالاختلاف المنهجي بين نحاة البصرة والكوفة، ولا أقول إنّهم لا يحترمون لغة العرب كما قال غيري عن نحاة البصرة؛ بل إنّ منهجهم واحد في بناء القواعد النحوية، والتحليل اللغوي، فالبناء يكون علىٰ الثابت عن العرب، والأشهر في كلامهم، وبذلك نقول: إنّ تحليل كلام العرب، وتمييز الأكثر والأفشىٰ عن غيره القليل والنادر، والحكم علىٰ خطأ بعض الأساليب ليس منهج البصريين وحدهم؛ بل منهج النحويين كلهم، فالادعاء بتقديس البصريين لقياسهم النحوي إذن باطل.

يقول الفراء: «واعلم أنّ كثيرًا ممّا نهيتك عن الكلام به من شاذّ اللغات ومستكره الكلام، لو توسَّعتُ بإجازته لرخَّصتُ لك أنْ تقول: رأيت رجلان، ولقُلْتُ: أرَدتُ عن تقولَ ذاك؛ ولكنْ وَضَعْنا ما يتكلّم به أهلُ الحجاز وما يختارُهُ فُصحاءُ أهلِ الأمصارِ، فلا تلتفت إلىٰ مَنْ قالَ يجوزُ، فإنّا قد سمعناه، إلاّ أنّا نُجيزُ للأعرابيّ الذي لا يتَخَيَّرُ، ولا نُجيزُ لأَهْلِ الحَضَرِ والفصاحةِ أنْ يقولوا: السَّلامُ عليكِم، ولا: جئتُ مِن عَنْدِك، وأشباهه مما لا نُحصيه من القبيح المرفوض»[١].

والأعجب من ذلك أن يفتعل بعض المعاصرين خصومة بين البصريين والقراء،

---

(١) نقلا عن الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، تحقيق حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولىٰ/ ١٤٢٨هـ.

ونسي أنّ النحاة الأوائل من القراء، والفقهاء كما ذكرت سابقًا، ويذكرون ذلك في مقابل احترام الكوفيين للقراءات، ثم يسوقون بعض الشواهد علىٰ تخطئة البصريين للقراء.

إنّ القراءة سنة متبعة، وهذا أصل ينطلق منهم علماء الأمة كلهم، وتخطئة القراءات ليس مما انفرد به البصريون، وقد وجدت الفراء يخطئ بعض وجوه القراءات، ومن قبله شيخه الكسائي، وهو من القرّاء، ومما يدل علىٰ هذا الأصل أنّك تجد في كتبهم نصوصًا من مثل: وهذا وجه في العربية لكن لم يُقرأ به، وهذا جائز في العربية وغير جائز قراءة، وقولهم: جائز لو قرئ به؛ مما يدل علىٰ الأصل الذي ذكرت، بل تأمل نص ابن الحاجب الذي يوضّح فيه منهج العلماء في القراءات، ويتضح منه طريقة القدماء في رواية القراءات، فهي ليست كما يشيع بعض المعاصرين من تحكيم النحو علىٰ القراءات فما وافق القواعد قبلوه وما خالفها رفضوه، يقول: «في قوله تعالىٰ: [ويكأنه لا يفلح الكافرون] قولان: أحدهما أنّ «وي» كلمة دخلت علىٰ كأنّ، والآخر أنّها «ويك» دخلت علىٰ أنّ؛ فالأول مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين، والقرّاء البصريون جاءت قراءتهم علىٰ خلاف مذهبهم؛ فأبو عمرو بصري يقف علىٰ الكاف من «ويك»، والكسائي كوفي يقف علىٰ الياء من «وي»، فهذا يدلك علىٰ أنّ قراءاتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنّما أخذوها نقلًا حتىٰ لو خالف النقلُ مذهبه في النحو لم يقرأ إلا بما نقل كما رأيت في «وي»، والله أعلم بالصواب»[1].

الدليل الثالث: الكوفيون يقتصرون علىٰ الوصف، ويبتعدون عن الحجج العقلية من التأويل، والتقدير، والتعليل

قرأتُ للتأكد من صحة هذا الادعاء كتاب الفراء، فألفيته لا يختلف عما في كتب البصريين، وجدته يقدّر ويأوّل ويعلل، وليت شعري كيف نقبل نحو من لا يعلل ويقدّر، وهل يعد العالم نحويًا من غير تعليل وتقدير[2]؟!

يقول الجبالي بعد أن أفرد العلة عند الكوفيين في فصل مستقل: «لم يكن الخوض

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسىٰ العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، العراق، ١/ ٥٠٧.

(٢) كنت قد عزمت علىٰ ذكر نماذج من ذلك وفتحت ملفًا خاصًا ولكن لما اتسع عدلت عن ذلك، فالإحالة إلىٰ الكتاب والنظر فيه كفيلة في رد هذه المزاعم.

في العلة والتماسها في ظواهر اللغة وأساليبها مما انفرد به البصريون، فنحاة الكوفة كالبصريين لهم عللهم وأقيستهم، ولم تكن نظرتهم إلىٰ ظواهر اللغة وصفية بحتة تقف عند المسموع»[1].

وبعد أن ذكر المسائل التي اختلف في تعليلها الكوفيون، وهي مسائل كثيرة، يقول: «لعل خلاف الكوفيين يبرز أنّ السماع لم يكن صورة تنفرد في سمات نحوهم، فقد كانوا يعللون، ويكثرون من التعليل»[2].

وهذا واضح بيّنٌ لمن اطّلع علىٰ كتب أهل الكوفة، يقول عبد الرحمن الحاج: «هذا ولا يمكن أنّ نشك في لجوء الكسائي والفراء إلىٰ الاستدلال والاحتجاج بالعقل أبدًا. فهو واضحٌ جدًا ... فيما وصل إلينا مما كتباه»[3].

الدليل الرابع: اختلاف المصطلح الكوفي عن المصطلح البصري

القول باختلاف المصطلح بين مدرستي البصرة والكوفة لا يعد دليلًا قويًا لمن يعرف طبيعة نشأة العلوم وتطورها؛ ففي تلك المرحلة لم تكن بعض المصطلحات قد استقرت بعد عند نحاة أهل المصر الواحد، بل نجد أحيانًا عدم ثباتها عند عالم من العلماء كالفراء وسيبويه مثلًا، وتسميتها مصطلحًا من باب المجاز؛ فالمصطلح من أبرز صفاته تواضع المتخصصين علىٰ سكّه، أو قبولهم له، واستعمالهم إياه في مؤلفاتهم، وتدريسهم، وما يُذكر من اضطراب المصطلح عند القدماء هو من هذا القبيل من التعبيرات، والاستعمالات التي لم يكتب لها الانتشار، أو التي تركها أصحابها وتجاوزوها، وإن كان الأغلب من المصطلحات النحوية قد ثبت تداوله من قبل سيبويه والفراء؛ لذلك نجد اتفاقًا علىٰ كثير من المصطلحات، بل نجد أنّ هناك مصطلحات قيل إنّها مصطلحات كوفية، وبعد البحث والتنقيب في كتب البصريين وُجدت في مؤلفاتهم، والعكس كذلك.

يقول عبد الله الخثران في كتابه «**مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد**

(١) الخلاف النحوي الكوفي، ص ١٨٤.

(٢) السابق، ص ٢٠٥، ولمن أراد الاطلاع علىٰ المسائل فلينظر في هذا الكتاب ص ١٨٢-٢٠٥.

(٣) الخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة: محاولة جديدة لتوضيح ما حصل من ذلك، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع ١١٧، ص ١٧٠.

مدلولاتها»: «إنّ كثيرًا من المصطلحات التي اشتهرت بأنّها كوفية، كانت مستعملة عند أوائل البصريين كسيبويه، بل كانت من وضع الخليل أو سيبويه؛ وذلك كمصطلحات النعت والخلاف، والخفض والتفسير والإضمار بمعنىٰ الحذف، ومصطلح ما يجري وما لا يجري، وفي المقابل نجد عند الفراء مصطلحات اشتهرت بأنّها بصرية»(١).

وقد بحث كذلك الجبالي في مصطلحات الكوفيين الخاصة، فوجد «أنّ الاضطراب والتعدد سمتان واضحتان في معظم هذه المصطلحات، مما يدل علىٰ أنّ المصطلح النحوي الكوفي غير قار، ولا ثابت . . . و[بعضها] أقرب إلىٰ التسمية الخاصة، والنادرة التي لا يلبث النحوي أن يغادرها إلىٰ لفظة أخرىٰ، فلا تكتب لها صفة المصطلح الذي يقوم علىٰ التعارف، والتواضع، والاستقراء»(٢).

هذا، وقد يستشهد بعض المعاصرين بما يجده القارئ في كتب التراث من قولهم: «مذهب الكوفيين»، و«مذهب البصريين»، ويستدل به علىٰ وجود مدارس نحوية، فالمذهب والمدرسة تحملان المفهوم نفسه(٣).

وقد تتبعت مصطلح المذهب في كلام القدماء؛ للوقوف علىٰ دلالته، ومعرفة مفهومه، والتثبت من معناه عندهم، وتوصلت إلىٰ أنّه لا يطابق مفهوم المدرسة، وسأذكر بعض نصوصهم؛ ليقف القارئ علىٰ هذه النتيجة بنفسه، وقد حرصت علىٰ تنوّع المصادر من الكتب المتخصصة في العلم، وكتب التراجم، فالكلمة متداولة في التراث بكثرة:

- «وزعم يونسُ أنّ أبا عمرو كان يقول: داري من خَلْفِ دارك فرسخانِ، فشبَّهه بقولك: دارُك منّي فرسخانِ، لأنَّ خلفَ ههنا اسمٌ، وجَعَل مِنْ فيها بمزلتها في الاسم. وهذا مذهبٌ قويٌّ»(٤).

- «وأما يونس فكان يقول . . . وهذا مذهبٌ، إلا أنهَّ ليس يقوله أحدٌ من العرب»(٥).

---

(١) دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١ه، ص ١٥٣.

(٢) الخلاف النحوي الكوفي، ص ٧٢.

(٣) المدارس النحوية، ص ٢٣.

(٤) الكتاب، ١/ ٤١٧.

(٥) السابق، ٣/ ٢٩١.

- «وكذا حال «أم» المنقطعة إن شئت جعلتها علىٰ «بل» فهو مذهب حسن»[(١)].

- «وإذا قلت: زيد الأفضل، استغنىٰ عن «من» والإضافة وعلم أنه قد بانَ بالفضل، فهو عند بعضهم إذا أُضيف علىٰ معنىٰ «من» نكرةٌ وهو مذهبُ الكوفيين، وإذا أُضيف علىٰ معنىٰ اللام معرفةٌ، وفي قول البصريين هو معرفةٌ بالإضافة علىٰ كل حال إلا أنْ يضاف إلىٰ نكرة»[(٢)].

- «وعلىٰ مذهب أبي عثمان يجوز الرفع ... »[(٣)].

- «وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلًا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون في ذلك علىٰ مذهب سيبويه فيه؛ لأنه يراه»[(٤)].

- «أبو علي إسماعيل بن القاسم ... قرأ عليه **كتاب** سيبويه أجمع، واستفسر جميعه، وناظره فيه، ودقَّق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلَّل العلةَ، وأقام عليها الحجة، وأظهر فَضْل مذهب البصريين علىٰ مذهب الكوفيين، ونَصَر مذهب سيبويه علىٰ مَنْ خالفه من البصريين أيضًا، وأقام الحجة له»[(٥)].

- «أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيْسان، وكان بصريًّا كوفيًّا، يحفظ القولَينِ، ويَعرفُ المذهبين. وكان أخَذَ عن ثعلب والمبرد، وكان ميلُه إلىٰ مذهب البصريين أكثر»[(٦)].

- «وأما يونس بن حبيب البصري، فمن أكابر النحويين؛ أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وسمع من العرب كما سمع من قبله، وأخذ عنه سيبويه، وحكىٰ عنه في كتابه، وأخذ عنه أيضًا أبو الحسن بن حمزة الكسائي، وأبو زكرياء يحيىٰ بن زياد الفراء. وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها، وكانت حلقته بالبصرة»[(٧)].

---

(١) الأخفش، معاني القرآن، تحقيق هدىٰ محمود، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١/ ٣٥.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢/ ٨.

(٣) السابق، ١/ ٣٩٩.

(٤) السابق، ١/ ٢٢٣.

(٥) طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢١.

(٦) السابق، ص ١٥٣.

(٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ١/ ٤٧.

- «خالفهم في مسيئلات يسيرة، وكان تام المعرفة باللغة، حسن القيام بالنحو علىٰ مذهب الكوفيين، وله فيه كتاب ألفه»[١].

- «وكان الفراء يخالف علىٰ الكسائي في كثير من مذاهبه»[٢].

من يعيد النظر في هذه النصوص وغيرها من النصوص التي أُستعملت فيها كلمة «مذهب»، فسيدرك أنّ بينها وبين مصطلح «المدرسة» بونًا شاسعًا، فهل ليونس أو الكسائي أكثر من مدرسة؟!

إنّ المعنىٰ الذي يتوافق ومصطلح المذهب عند القدماء هو الرأي، أو القول؛ فمذاهب الكسائي أقواله العلمية وآراؤه، وكذلك يونس وسيبويه وغيرهم من العلماء هذا في حال إضافتها إلىٰ العالم، وهي بالمعنىٰ نفسه إذا أضيفت إلىٰ مجموعة العلماء المنسوبين إلىٰ البلدة، فمذهب الكوفيين هو قول الكوفيين، ولا يلزم من هذه النسبة القول بأنّهم يشكلون مدرسة لها خصائصها المنهجية في مقابل مدرسة أخرىٰ لها سمات مختلفة.

ولا ضير في انتشار قول أو رأي في بلدة ما، فيُعرف عنها ذاك القول، بل ذلك من سنن العلم؛ فحلقة الدرس، وما يمليه المعلم هما طريقا العلم، وينشأ طالب العلم علىٰ ما تلقنه في تلك الدروس إن لم يكن مجتهدًا، وإليك هذا الخبر الذي يؤكد ما ذكرتُ، يقول الزجاجي في كتابه «**مجالس العلماء**»: «حدثني أحمد بن جعفر قال: حدثني أبو جعفر الغساني قال: سمعت سلمة بن عاصم قال: سمعت يحيىٰ بن زياد الفراء يقول:

كان للكوفيين كتاب يقال له: (الفيصل) بمنزلة مختصر الكسائي، وكنت أحفظ له من الكسائي، فدخلت إلىٰ مدينة السلام فسألت عنه وذلك في خلافة المهدي، وكان الكسائي معه في حالٍ رفيعة، فقيل لي: إنه يقعد في كل ثلاثاء، فأتيته في مسجده الذي يقعد فيه للناس ... وجئت معي بشاهدين يشهدان علىٰ خطئه، فسألته عن مسألة فأجابني بخلاف ما معي، فأوميت إلىٰ اللذين معي: أن اشهدا. ثم سألته عن أخرىٰ

(١) السابق، ١/ ١٨٩.

(٢) مراتب النحويين، ص ٨٨.

فأجابني بخلاف ما معي، ففطن فقال لي: سألتني عن كيت وكيت، والجواب فيه ما أخبرتك به، أفتريد أن أجيبك بما يقول أهل الكوفة فيه وهو خطأ؟»[1].

فالكسائي الكوفي يعلم القول المشهور عند عامة علماء الكوفيين وطلابهم، ولكنّه عالمٌ مجتهد له رأيه في ما طرح عليه الفراء من مسائل.

أما تقسيم بعض أصحاب التراجم النحويين إلىٰ: بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وغيرهم؛ فالمقصود النسبة إلىٰ البلد، ولا علاقة لها بمنهج العالم، ومذهبه، بل هي كنسبة العالم إلىٰ مهنته «الزجاج، ابن الدهان . . . ».

وبعد هذا العرض للخلاف النحوي، والقراءة في حقيقته، يتبين خطأ من زعم تعدد المدارس النحوية، وظهر خطل من افتعل تباينًا في الأصول التي قام عليها النحو البصري، والأصول التي بنىٰ عليها الكوفيون نحوهم، ولم أناقش أدلة القائلين بوجود مدارس أخرىٰ: بغدادية، وأندلسية، ومصرية، فإنكار وجودها بعد الذي ذكرناه، وتوصلنا إليه في المدرسة الكوفية من باب أولىٰ.

وبناء علىٰ كل ذلك؛ فالأساس الذي نسج حوله المحدثون مقولاتهم «ظهور المدرسة الكوفية بدعم السياسة» هو تعدد المدارس النحوية، وهي فرضية لم تثبت، وما قدمه أصحابها من أدلة لا تكفي، وعلىٰ القائلين بالبعد السياسي لظهور المدارس النحوية الرجوع إلىٰ إثبات تعدد المدارس النحوية واختلافها، ثم الانتقال إلىٰ مناقشة أسباب ذلك.

علاقة النحويين بالحكام:

ثمة إشكالات في علاقة النحويين بالحكام، وعن أثر ذلك في علمهم بعد بروز ظاهرة النحويين المؤدبين، واستقطاب الخلفاء لهم، وتبعات ضمهم إلىٰ بلاط الحاكم علىٰ العلم، يقول علي الوردي: «والأدهىٰ من ذلك أنّ السلاطين أخذوا يشجعون النحاة علىٰ الاستزادة من قواعدهم المعقدة: فصار النحاة بدورهم يتنافسون علىٰ اختلاف تلك القواعد؛ لكي يظهروا أمام أسيادهم بمظهر العلماء المتعمقين. وجاء

(١) تحقيق عبد السلام هارون، التراث العربي، الكويت، ص ٢٦٩.

الأعراب من البادية يقدمون لهم ما يطلبون من شواهد مكذوبة غير مكتوبة»[١].

ثم يقول بعد اتهام الأعراب بالتزوير والكذب: «ويخيل لي أنّ النحاة كانوا بدورهم يغشون من يليهم من المترفين والسلاطين؛ ليحصلوا منهم علىٰ الجوائز والمال الوفير»[٢].

ليصل في النهاية بعد رسم صورة مزيفة عن النحويين والنحو العربي إلىٰ هذه النتيجة المغرقة في التعميم: «علىٰ مثل هذا قام النحو العربي»[٣].

هذه هي الصورة التي رسمها بعض المحدثين عن النحو العربي والنحويين، متكئين علىٰ علاقة بعض النحويين بالحكام، وهي صورة المتزلف للسياسي، المتطفل علىٰ موائده، الباحث عن أعطياته، ولو بالكذب في العلم والاختراع فيه.

أما الصورة الأخرىٰ؛ فهي تصوير الخلاف بين النحويين في المسائل النحوية علىٰ أنّه في الأصل خلاف سياسي، وقد تدخل الساسة فيه بتقريب نحاة، واستبعاد آخرين، كل ذلك من أجل المواقف السياسية، يقول أحمد أمين: «عصبية الكوفة والبصرة مؤسسة علىٰ العصبية السياسية»[٤].

وتقول خديجة الحديثي: «الصراع أوجده ونمّاه الخلفاء»[٥].

من أجل ذلك سأناقش هذه القضية من خلال ثلاثة محاور:

الأول: ليس كل النحويين متصلين بالحكام

وهذه حقيقة يغيّبها الوردي، أو يتجاهلها، أو يحاول تصغيرها؛ لتظهر وكأنها شذوذ عن القاعدة، والعكس هو الصحيح؛ فجلّ النحويين لم يتصلوا بالحكام، وهذه حقيقة لا تتطلب من الباحث الجاد إلا الرجوع إلىٰ كتب التراجم، واختبارها، ولو استقرأنا كتب التراجم لوجدنا أنّ الأكثرية كانوا بمنأىٰ عن بلاط الحكام؛ ففي طبقات الزبيدي ذكر ثمانية وأربعين ومائة عالمٍ من علماء النحو المتقدمين من أهل البصرة

(١) أسطورة الأدب الرفيع، ص ١٨٩.

(٢) السابق، ص ١٩٠.

(٣) السابق، ص ١٩٢.

(٤) ضحىٰ الإسلام، ٢/ ٢٩٤.

(٥) المداس النحوية، ص ١٩٧.

والكوفة، ومن اتصل منهم بالحكام لا يتجاوزون عشرهم، فمن العلماء المشهورين ممن لم يُذكر عنهم اتصال بالخلفاء علىٰ سبيل المثال: الحضرمي، وعبد الرحمن بن هرمز، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد، والرؤاسي، وأبو زيد الأنصاري، ويحيىٰ بن يعمر، وغيرهم كثير، هذا من جهة. ومن جهة أخرىٰ ظاهرة الاتصال بالحكام، وتقريب الخلفاء للعلماء، ومنحهم الجوائز لم تظهر إلا في العصر العباسي، نعم قد كان هناك اتصال بالخلفاء الأمويين لكنّه قليل، وقد قامت أصول النحو العربي قبل ذلك، فدعوىٰ أنّ النحو العربي قام علىٰ ما قدمه العلماء عند الحكام دعوىٰ باطلة، تجاوزت كثيرًا من الحقائق التاريخية.

الثاني: النحويون المؤدبون

لا أريد الحديث عن هذه الظاهرة وأسبابها، وإن كان الظاهر هو حرص الخلفاء علىٰ تعليم أبنائهم الفصاحة وجملة من المعارف، ولكن أريد الحديث عن نقطتين؛ لاتصالهما بما أبحث فيه: الأولىٰ: عملية اختيار المؤدبين، والثانية: طبيعة العلاقة.

عملية الاختيار:

السؤال الذي نريد إجابته في هذه النقطة، هو: هل كانت عملية الاختيار تتم بناء علىٰ المواقف السياسية؟

إنّ المتتبع لأخبار النحويين الذين اتصلوا بالحكّام ليجد تعدد أسباب الاتصال، وليس من بينها -فيما اطلعت عليه- العصبية السياسية؛ فقد يكون السبب طرح مسألة علمية، أو توصية من أمير، أو تزكية من عالم آخر، وإليك طرفًا من أخبارهم:

«كان عند المهدي مؤدب يؤدب الرشيد، فدعاه يومًا المهدي وهو يستاك، فقال له: كيف تأمر من السواك؟ فقال: استك يا أمير المؤمنين، فقال المهدي: إنا لله وإنا إليه راجعون! ثم قال: التمسوا لنا من هو أفهم من هذا الرجل، فقالوا: رجل يقال له علي بن حمزة الكسائي من أهل الكوفة، قدم من البادية قريبًا. فكتب بإزعاجه من الكوفة، فساعة دخل عليه، قال: يا علي بن حمزة! قال: لبيك يا أمير المؤمنين، قال: كيف تأمر من السواك؟ فقال: «سك يا أمير المؤمنين»، فقال: أحسنت وأصبت! وأمر له بعشرة آلاف درهم»[1].

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٦١.

«حدثني أبو الحسين الحصيني، قال: حدثني أبو الفضل جعفر بن محمد بن يعقوب النحوي الغساني الضرير، قال: حدثني أبو العباس محمد بن يزيد قال:

كان محمد بن عبد الله بن طاهر رجلًا لا يقبل من العلوم إلا حقائقها، . . . فقيل له: اجمع بين أحمد بن يحيىٰ وبين هذا البصري، فوعدنا ليوم بعينه [ثم دارت بينهما مناقشة مسائل عدة] . . . فضم أحمد بن يحيىٰ [الكوفي] إلىٰ ولده، وضم محمد بن يزيد [البصري] إلىٰ نفسه»[1].

«قال أبو محمد بن درستويه: حدثني أبو إسحاق الزجاج، قال: كنت أخرط الزجاج، فاشتهيت النحو، فلزمت أبا العباس المبرد، . . . فقال: أي شيء صناعتك؟ فقلت: أخرط الزجاج، وكسبي كل يوم درهم ونصف، وأريد أن تبالغ في تعليمي، وأنا أشرط أن أعطيك كل يوم درهمًا أبدًا إلىٰ أن يفرق الموت بيننا، استغنيت عن التعليم أو احتجت إليه. قال: فلزمته، وكنت أخدمه في أموره، ومع ذلك أعطيه الدرهم؛ فنصحني في العلم حتىٰ استقللت، فجاءه كتاب من بعض الأكابر من الصراة يلتمسون معلمًا نحويًا لأولادهم، فقلت له: أسمني له، فأسماني فخرجت، فكنت أعلمهم وأنفذ إليه في كل شهر ثلاثين درهمًا، وأتفقده بعد ذلك بما أقدر عليه، وبقيت مدة علىٰ ذلك، فطلب عبيد الله بن سليمان مؤدبًا لابنه قاسم، فقال: لا أعرف لك إلاّ رجلًا زجاجًا عند قوم بالصراة، قال: فكتب إليهم عبيد الله، فاستنزلهم عني، وأحضرني، وأسلم إلي القاسم، فكان ذلك سبب غناي، وكنت أعطي أبا العباس المبرد بعد ذلك في كل يوم؛ إلىٰ أن مات إلىٰ رحمة الله تعالىٰ»[2].

وقريب من هذا قصة اتصال الأحمر بالخليفة، فقد كان نتيجة لتوصية شيخه الكسائي، ويلحظ تنوّع المؤدبين؛ فمنهم من كان من الكوفة، ومنهم من كان من البصرة كالمبرّد، ويحيىٰ المبارك الذي كان ينسب إلىٰ يزيد بن منصور: «وأما اليزيدي؛ فهو أبو محمد يحيىٰ بن المبارك بن المغيرة المقرئ، صاحب أبي عمر بن العلاء البصري؛ وهو مولىٰ لبني عدي بن عبد مناة؛ وإنما قيل له اليزيدي؛ لأنه صحب يزيد بن منصور -خال المهدي- يؤدب ولده فنسب إليه. ثم اتصل بالرشيد، فجعله

(١) مجالس العلماء، ص ١١٩.

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ١٨٣.

مؤدب المأمون. وكان الكسائي مؤدب أخيه عبد الله الأمين»[١].

وقد عرض مثل ذلك علىٰ عالم البصرة الخليل بن أحمد لكنّه رفض زهدًا في الدنيا: «ويروىٰ أنه وجه إليه سليمان بن علي من الأهواز لتأديب ولده، فأخرج الخليل إلىٰ رسول سليمان خبزًا يابسًا، وقال: كلْ فما عندي غيره، وما دمت أجده فلا حاجة لي إلىٰ سليمان، فقال له الرسول: فما أبلغه [عنك]؟ فأنشأ يقول:

أبلغ سليمان أني عنه في سعةٍ وفي غنىٰ غير أني لست ذا مال

سخيّ بنفسي أني لا أرىٰ أحدًا يموت هزلًا ولا يبقىٰ علىٰ حال

والفقر في النفس لا في المال تعرفه ومثل ذاك الغنىٰ في النفس لا المال

فالرزق عن قدر لا العجز ينقصه ولا يزيدك فيه حول محتال»(١).

وغلبة الكوفيين علىٰ الحكام -أي كثرتهم مقارنة بغيرهم- لم تكن تخرج عن تلك الأسباب التي ذكرت.

طبيعة العلاقة بين النحويين والحكام:

من خلال قراءتي لبعض المواقف التي دوّنها أصحاب التراجم، والتي تظهر شيئًا من طبيعة العلاقة بين العلماء والخلفاء، أجد أنّها بعيدة كلّ البعد عن الصورة التي حاول رسمها الوردي، وغيره من المعاصرين؛ فقد كان الخلفاء يعظّمون العلماء، وينزلونهم منزلتهم اللائقة بهم، ويربون أبناءهم علىٰ ذلك، وقد: «كان عضد الدولة يقول: أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو، وغلام أبي الحسين الصوفي في النجوم»[٢].

وانظر إلىٰ خبر الكسائي مع الرشيد، ففيه دلالة علىٰ مكانة العالم النحوي الكسائي عند أمير المؤمنين، «قال الكسائي: صليت بالرشيد فأعجبته قراءتي، فغلطت في كلمة ما غلط فيها صبي قط، أردت أن أقرأ: «لعلهم يرجعون»، فقرأت: «لعلهم يرجعين» قال: فوالله ما اجترأ الرشيد أن يرد علي؛ ولكني لما سلمت، قال لي: يا كسائي، أي لغة هذه؟ فقلت: يا أمير المؤمنين، قد يعثر الجواد! فقال: أما هذا فنعم»[٣].

---

(١) السابق، ص ٦٩.

(٢) السابق، ص ٢٣٢.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٦١.

وقد دأب علىٰ هذا الاحترام أبناؤه من بعده، وسأقتصر علىٰ ذكر موقفين للمأمون؛ الأول مختص به، وهو يلحن في ذكر حديث، ويصحح غلطه النضر بن شميل.

ذكر الزجاجي في **مجالس العلماء**: «حدثني أبو الحسن علي بن سليمان، قال: حدثنا أحمد بن يحيىٰ، قال: حدثني إبراهيم بن المنذر الحزامي والزبير بن بكار، قال النضر بن شميل: دخلت علىٰ المأمون . . . قال: فأخذ بنا في الحديث في ذكر النساء، فقال المأمون: حدثني هشيم بن بشير عن مجالد عن الشعبي عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (أيما رجل تزوج امرأة لدينها وجمالها كان ذلك سدادًا من عوز). قلت: يا أمير المؤمنين، صدق هشيم، حدثنا عوف بن أبي جميلة، قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (أيما رجل تزوج امرأة لدينها وجمالها كان ذلك سدادًا من عوز). قال: فاستوىٰ جالسًا، ثم قال: يا نضر، كيف قلت سدادًا بالكسر ولم تقل سَدادًا، ما الفرق بينهما؟ قلت: يا أمير المؤمنين، السَداد: القصد في الدين والسبيل والطريق. والسِداد للثلمة. وكل ما سددت فهو سداد بالكسر.

أضاعوني وأي فتىٰ أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر

فقال: قبح الله اللحن. قلت: يا أمير المؤمنين، إنما لحن هشيم، وكان هشيم لحّانًا، فاتبع أمير المؤمنين لفظه، وقد تتبع ألفاظ العلماء»[(١)].

أما الثاني؛ فقد «كان المأمون . . . وكّل الفراء ليلقن ابنيه النحو، فلما كان يومًا أراد الفراء أن ينهض إلىٰ بعض حوائجه، فابتدرا إلىٰ نعل الفراء ليقدماها له؛ فتنازعا، أيهما يقدمها [له]! ثم اصطلحا علىٰ أن يقدم كل واحد منهما واحدة، فقدماها؛ وكان للمأمون وكيل علىٰ كل شيء خاص، فرفع ذلك إليه في الخبر، فوجه إلىٰ الفراء واستدعاه، فلما دخل عليه قال له: من أعز الناس؟ فقال: لا أعرف [أحدًا] أعز من أمير المؤمنين، فقال: بلىٰ، من إذا نهض تقاتل علىٰ تقديم نعله وليا عهد المسلمين؛ حتىٰ يرضىٰ كل واحد منهما أن يقدم [له] واحدة، فقال: يا أمير المؤمنين لقد أردت منعهما، ولكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها، وأكسر نفوسهما عن شريفة

---

(١) ص ١٩٧.

حرصا عليها؛ وقد روي عن ابن عباس أنه أمسك للحسن والحسين ركابيهما حين خرجا من عنده، فقال له بعض من حضر: أتمسك لهذين الحدثين ركابيهما وأنت أسن منهما؟ فقال له: اسكت يا جاهل، لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلاّ ذوو الفضل؛ فقال له المأمون: لو منعتهما عن ذلك لأوجعتك لومًا وعتبًا، وألزمتك ذنبًا، وما وضع ما فعلا من شرفهما؛ بل رفع من قدرهما، وبين عن جوهرهما، ولقد تبينت مخيلة الفراسة بفعلهما، وليس يكبر الرجل وإن كان كبيرًا عن ثلاث: عن تواضعه لسلطانه، ولوالديه، ولمعلمه»[١].

ولا يعني ذلك رسم صورة وردية عن حال الخلفاء في تلك الحقبة، فقد تجرّع الإمام أحمد بن حنبل من المأمون نفسه الويلات، وملأ السجون، وغذّىٰ الجلادين؛ من أجل أطر الناس علىٰ القول بخلق القرآن بالقوة، ولكن القصد معرفة حال المؤدبين في بلاط الحاكم، واختبار الصورة التي رسمها الوردي، وبيان أنّه من الخطأ تعميم الوقائع الفردية.

ثم إنّ حال بعض المؤدبين وصفاتهم قد سطرتها كتب التراجم، فليس كل من أدّب الخليفة أو أحد أبنائه كان من المتزلفين الطامعين في هبات الخليفة وحسب، وإغفال البعد الديني في طلب العلم، وتعليمه.

يقول أصحاب التراجم عن الأحمر صاحب الكسائي: «ولما تمكّن في الرياسة صارت له الهيئة الجميلة، والتجمّل التام، والجماعة المتوقّرة، والطعام السرىٰ. وإذا حضر الطلبة إلىٰ منزله رأوا منزلًا كمنازل الملوك ينفح منه الطيب، ويوسّع لهم في المأكل والورق والأقلام والمداد، ويريهم بشرًا وسرورًا؛ فلا ينفصل أحد عنه إلّا شاكرًا.

وكان ينصرف من مكتبه يوم الثّلاثاء فينقطع في ذلك اليوم عن الخروج، ويجمع إليه إخوانه وأصحابه، ويوسعهم فضلًا وإفضالًا»[٢].

وفي المقابل، عُرف عن ثعلب -وهو ممن اتصل بالخلفاء- الورع، والتدين،

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٨٢.

(٢) إنباء الرواة علىٰ أنباه النحاة، ٢/٣١٧.

والزهد، يقول الأزهري: «وكان أحمد بن يحيىٰ حافظًا لمذهب العراقيين، أعني الكسائي والفراء والأحمر، وكان عفيفًا عن الأطماع الدنية، متورعًا من المكاسب الخبيثة»[(١)].

فهاتان صورتان في التراث، ومن الخطأ المنهجي تعميم إحداهما؛ لتشمل التراث كلّه.

الثالث: بين نشأة القول وانتشاره

يجب علىٰ الباحث أن يفرق بين نشأة القول وأسباب انتشاره، فإذا كانت السياسة سببًا في نشر قول من الأقوال، فلا يلزم من ذلك القول بأنّ منبع هذا الرأي سياسي، أو أنّ الغرض منه مناكفة سياسية، أو أنّه مبني علىٰ عصبية سياسية، كتفسير المحدثين لأسباب الخلاف النحوي بين نحويي البصرة والكوفة.

وقد تتبعت مسائل الخلاف، فوجدت أنّ الأسس التي قامت عليها أقوال الفريقين أسسٌ علمية، والأصول التي بُنيت عليها الأقوال أصولٌ يقول بها أهل العلم، ولا ينكرها أهل التخصص، ولكن كان الخلاف في توجيه تلك الأصول، وطريقة فهمها، وهي خلافات لا تخرج حدودها عن دائرة العلم.

ثم عدلت عن كتب الخلاف النحوي إلىٰ كتب التراجم لأنظر في المناظرات العلمية، لعلي أجد ما يثبت البعد السياسي في منشأ الخلاف النحوي، أو أجد تدخل أمير في مسألة علمية فلم أظفر بشيء من ذلك إلا مسألة واحدة لحن فيها الأمير فأمر النحويين بتخريج لحنه، والبحث عن مسوغ له، يقول الزجاجي: «حدثني أبو الحسين، قال: حدثني سليمان بن يزيد، قال: حدثني المازني، قال:

غلط محمد بن سليمان يومًا فقرأ علىٰ المنبر: (إن الله وملائكتُه يصلون علىٰ النبي). ثم استحيا أن يرجع، ثم أرسل إلىٰ النحويين، فقال: احتالوا لي.

فقالوا: عطفت وملائكته علىٰ موضع الله، وموضعه رفع. فأجازهم. ولم تزل قراءته حتىٰ مات، وكره أن يرجع عنها فيقال إن الأمير لحن»[(٢)].

---

(١) تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١، الطبعة الأولىٰ، ١/ ٢٣.

(٢) مجالس العلماء، ص ٥٤.

ولكن، ما قاله النحويون من إجازة القراءة لم يكن خارجًا عن النظام النحوي، ولم يكن مبتدعًا من أجل الأمر السياسي؛ فالقراءة لها وجه، وكان يجيزها الكسائي، ويستشهدون لذلك بقول الشاعر:

فمن يك أمسك بالمدينة رحله .. فإني وقيار بها لغريب

ثم قال الزجاجي متحدثًا عن شجاعة النحوي في إنكار لحن الأمير، وهو نموذج لا يراه من يريد تصوير النحويين بالتزلف: «وحدثني، قال: حدثني المبرد، قال: حدثني المازني، قال: حدثني الأخفش الكبير مثله، وقال:

كان أمير البصرة يقرأ: إن الله وملائكته، بالرفع فيلحن، فمضيت إليه ناصحًا له، فزبرني وتوعدني، وقال: تلحنون أمراءكم؟ ثم عزل وولىٰ محمد بن سليمان، فكأنه تلقاها من المعزول، فقلت في نفسي: هذا هاشمي ونصيحته واجبة، فجبنت أن يلقاني بما لقيني به من قبله، ثم حملت نفسي علىٰ نصيحته فصرت إليه وهو في غرفة ومعه أخوه، والغلمان علىٰ رأسه، فقلت: أيها الأمير، جئت لنصيحة. قال: قل. قلت: هذا -وأومأت إلىٰ أخيه- فلما سمع ذلك قام أخوه وفرق الغلمان عن رأسه وأخلاني، فقلت: أيها الأمير، أنتم بيت الشرف، وأصل الفصاحة، وتقرأ: (إن الله وملائكته) بالرفع، وهذا غير جائز! فقال: قد نصحت ونبهت فجزيت خيرًا، فانصرف مشكورًا. فلما صرت في نصف الدرجة إذا الغلام يقول لي: قف مكانك. فقعدت مروعًا، وقلت: أحسب أن أخاه أغراه بي. فإذا بغلة سفواء وغلام وبدرة وتخت ثياب، وقائل يقول: البغلة والغلام والمال لك، أمر به الأمير. فانصرفت مغتبطًا بذلك كله»(١).

أما انتشار القول والأخذ برأي دون آخر؛ فالأمر فيه هيّن، والخطب فيه يسير، فقد ينتشر القول لعوامل عدة، منها: مكانة قائله العلمية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو سهولة القول، أو قوّته، وغيرها من الأسباب.

وهذا ما حدث -فعلًا- فمن أسباب انتشار أقوال الكوفيين في بغداد مكانتهم الاجتماعية، وقربهم من الخلفاء، يقول أبو الطيب اللغوي: «فلم يزل أهل المصرين [الكوفة والبصرة] علىٰ هذا حتىٰ انتقل العلم إلىٰ بغداد قريبًا، وغلب أهل الكوفة علىٰ

(١) مجالس العلماء، ص ٥٤.

بغداد، وحدثوا الملوك، فقدموهم، ورغب الناس في الروايات الشاذة، وتفاخروا بالنوادر . . .»[1].

الشاهد من كلام أبي الطيب وصفه غلبة أهل الكوفة، وقد صوّر الفراء حال الكسائي في تلك الفترة، يقول: «وقد كان الناس قد كثروا علىٰ الكسائي»[2].

ولا يعني ذلك عدم تمكّن الكسائي كما يقول أبو حاتم السجستاني؛ بل هو عالم شهد له العلماء بذلك، فالشافعي كان يقول: «من أراد أن يتبحر فِي النحو، فهو عيال علىٰ الكسائي»[3].

وبعد، فالذي توصلت إليه بعد قراءة كتب تراجم النحويين، والاطّلاع علىٰ كتب الخلافات النحوية، أنّ النحو العربي قام علىٰ أصول علمية بعيدة كلّ البعد عن الأغراض السياسية، وفُرعت أصوله، وخطت علله، وجُمعت شواهده، وقُيدت شوارده في مساجد البصرة، وغيرها من بلدان العالم الإسلامي، وفي حلقات العلم بمنأىٰ عن التدخل السياسي، وكان الباعث العام لقيام هذا العلم، ولتعلمه، ونشره ارتباطه بلغة القرآن.

أخطاء منهجية وقع فيها المحدثون:

وقد وقفت علىٰ جملة من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المحدثون عند تناولهم لهذا الموضوع، ومن أهمها:

القراءة الإسقاطية للتراث:

وهي القراءة التي ينظر أصحابها في التراث كما يريدون لا كما هو واقع، أو كما حدث؛ فنجد الماركسي يقرأ التراث بعيون ماركس فيرتكب من أجل ذلك أخطاء علمية؛ ليبرهن علىٰ صحة نظريته، واطّراد فلسفته في التاريخ، ومثله العروبي الذي يبحث عما يعزز القومية العربية في التراث، ودورها في نشأة المعارف الإسلامية،

---

(١) مراتب النحويين، ص ٩٠.

(٢) مجالس العلماء، ص ٢١١.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ه، ١٣/ ٣٤٥.